

الكهر ومقراطيّة!!؟

القوة أو كسجين الديمقراطية!!

<http://www.arabpsynet.com/Documents/DocSamarraiMuqarabet57.pdf>

د. صادق السامرائي

أمريكا - العراق
sadiqalsamarrai@gmail.com



الكهر ومقراطيّة!!؟

الديمقراطية ليست كما يحلو لنا أن نتصورها ونتخيلها , على أنها الحرية في التعبير عما في النفوس , والكلام المباح بلا مسؤولية ولا ضوابط , ونختصرها بالذهاب إلى صناديق الإنتخاب , بينما هي تفاعلات محكومة بآليات قانونية منسجمة والمصلحة الوطنية بجميع تنوعاتها وفروعها وتفاعلاتها.

والذين يعيشون في المجتمعات الديمقراطية يعلمون جيدا , أن كل شيء يتحرك وفقا لقانون ومعايير وأنظمة , لا يمكن التقريط بها على الإطلاق , فأى إخلال بها يعرض المخالف لطائلة القانون.

فالأجواء في المجتمعات الديمقراطية وكأنها كهرومغناطيسية , أو مكهربة بتيارات القوانين والضوابط والمعايير , التي ما أن تتحرف عنها حتى تهتز وكأنها بيت العنكبوت لتتذكر بمخالفة , ولهذا تعمل فيها المحاكم بكثافة زخم عالية جدا للبت بالمخالفات القانونية , التي ينجم عنها السلوك البشري الذي زرع ضوابط الحياة الديمقراطية.

فلا يمكن القول بوجود ديمقراطية من غير قوانين صارمة عادلة , لا تتهاون في محاسبة أي مخالف مهما كان منصبه أو إسمه أو عنوانه.

بل أن عدم الخضوع للقوانين والضوابط والمعايير , يعدّ مسبة ومثلبة تؤثر على مستقبل الشخص الذي قام بالسلوك.

وبمعنى آخر , أن الديمقراطية هي ديكتاتورية القانون وإستبداد الدستور , وبدون هذا الطغيان القانوني لا يمكن الحديث عن الديمقراطية , ولهذا فأنها فشلت تماما في المجتمعات التي لا تحترم القانون , ولم تتعود على الحياة العادلة المنضبطة المستكنة للقانون والدستور , ولا علاقة لها بأي تأثير آخر.

فعلّة الديمقراطية في المجتمعات التي ما عرفتها من قبل , أنها إستهانت بالقوانين , فدمرت القيم والسمات الديمقراطية اللازمة لصناعة الحياة.

فلو أن القوانين إنفتحت في المجتمعات الديمقراطية لتحولت الحياة إلى مأساة , وتفاعلات أليمة صاخبة مدمرة للوجود بكافة مناحيه وجوانبه الأخرى.

وعليه فمن أسس إقامة الديمقراطية تحقيق التوعية القانونية , وفرض إرادة القانون في المجتمع , لكي تترسخ العدالة وتتأكد آليات النظام والإنضباط , والسلوك المستقيم المحقق لتطلعات أبناء المجتمع وتنمية تفاعلاتهم الإيجابية الصالحة.

الأجواء في المجتمعات الديمقراطية وكأنها كهرومغناطيسية , أو مكهربة بتيارات القوانين والضوابط والمعايير , التي ما أن تتحرف عنها حتى تهتز وكأنها بيت العنكبوت لتتذكر بمخالفة

لا يمكن القول بوجود ديمقراطية من غير قوانين صارمة عادلة , لا تتهاون في محاسبة أي مخالف مهما كان منصبه أو إسمه أو عنوانه

أن الديمقراطية هي ديكتاتورية القانون وإستبداد الدستور , وبدون هذا الطغيان القانوني لا يمكن الحديث عن الديمقراطية

علّة الديمقراطية في المجتمعات التي ما عرفتها من قبل , أنها إستهانت بالقوانين , فدمرت القيم والسمات الديمقراطية اللازمة لصناعة الحياة

هل ستسعى مجتمعاتنا لتأكيد

الثقافة القانونية , وإعلاء قيمة القانون ودوره في بناء المجتمع , أم أنها ستبقى تتخيل الديمقراطية!!؟.

فهل ستسعى مجتمعاتنا لتأكيد الثقافة القانونية , وإعلاء قيمة القانون ودوره في بناء المجتمع , أم أنها ستبقى تتخيل الديمقراطية!!؟.

القوة أو كسبي من الديمقراطية!!

الديمقراطية بحاجة لقوة أمنية وعسكرية مقتدرة , وبدونها لا يجوز الكلام عنها أبدا!!
أما أن تحطم دولة وتدمر أجهوتها الأمنية والعسكرية وتتادي بالديمقراطية فيها , فهذا السفه بعينه والخداع والتضليل.

في دولة ديمقراطية قارية الطباع والقدرات , هرب مجرمان من السجن , فأصرت أجهزة الأمن على إعادتهما للسجن , وبعد مطاردات وجهود متواصلة في أرض شاسعة , تم قتل أحدهم والقبض على الآخر.

ففي الدولة الديمقراطية , لا يمكن لمجرمين أن يفلتا من قبضة القانون وسطوة الأمن والشرطة والسجن.

وذلك يعني أن الديمقراطية عليها أن تمتلك أجهزة قوية للحفاظ على السلوك البشري والأمن , وأن ينال المجرم جزاءه.

ومن غير المعايير الأمنية والقانونية الصارمة , لا يمكن التحكم بالسلوك البشري ومنعه من الإنفلات والتمزق والتدمير , فأمارة السوء قوة راسخة في الأعماق وتتحين الفرص للإنفلات , وما أن تتحطم أجهزة الأمن من حولها , وتسقط الدولة ويذوب جسمها , فأنها تتفقت بشراسة ووحشية , تتسبب بصناعة الولايات والنكبات في المجتمع , وتدمر أي جميل وأصيل فيه.

ولهذا فأن المجتمعات الديمقراطية لا تعطئها برهة أو فرصة للإنفلات , وقد يتكرر ذلك بين حين وحين آخر , لكن الرد يكون قويا وفوريا وحاسما , ويترافق مع تطبيق صارم للقانون , ومحاسبة شديدة للمارقين , أو الخارجين عن القانون بسلوكهم التخريبي والسلبى.

وعليه فأن الحديث عن الديمقراطية يتحول إلى أضحوكة أو نكتة , وهراء إذا لم يسبقه بناء أجهزة أمنية وقانونية راسخة وصارمة التأثير.

فالديمقراطية بلا دولة قوية يصح تسميتها سفهقراطية!!

أن الديمقراطية عليها أن تمتلك أجهزة قوية للحفاظ على السلوك البشري والأمن , وأن ينال المجرم جزاءه

أن الحديث عن الديمقراطية يتحول إلى أضحوكة أو نكتة , وهراء إذا لم يسبقه بناء أجهزة أمنية وقانونية راسخة وصارمة التأثير

الديمقراطية بلا دولة قوية يصح تسميتها سفهقراطية!!

06 أكتوبر 2017: "اليوم السنوي الثاني للثقافة النفسانية والفكرية للإنسان العربي" (1)

مؤسسة العلوم النفسانية العربية تحيي

الذكرى السنوية الثانية لرحيل العالم النفساني العربي البروفيسور محمد أحمد النابلسي

بمناسبة هذه الذكرى الثانية اصدار عدد خاص من

مجلة "بناظر نفسانية"

العدد 18-19 / خريف - شتاء 2017

الملف " الثقافة النفسانية والفكرية للإنسان العربي "

المشرف: د. مرعي سلامة يونس

msalamayounes2019@gmail.com

آخر أجل لقبول الاعمال 30 سبتمبر 2017